

خطاب مفتوح من الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمركز السوري للإعلام وحرية التعبير إلى قيادة الآلية الأممية الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا

ترحب الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العضو بها، وهي المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، بما بادرت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة من تبني القرار¹ A/71/248 ("القرار")، المنشئ لآلية دولية محايدة ومستقلة ("الآلية") مفوضة بالمساعدة في التحقيق مع المسؤولين عن أخطر الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس/آذار 2011 وملاحقتهم، وذلك عن طريق جمع الأدلة وتوطيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد الملفات المخصصة لتيسير وتشهيل الإجراءات الجنائية أمام المحاكم الوطنية والإقليمية والدولية المختصة.

كما ترحب الفدرالية والمركز بالتقرير الصادر في وقته من الأمين العام للأمم المتحدة، عن إنفاذ القرار² ("التقرير")، والموضح لمصطلحات الآلية المرجعية.

إن القرار والتقرير معا يشددان، عن حق، على الحاجة إلى ضمان المحاسبة في أي حل مستقبلي لسوريا، وسوف يساهمان فيما نرجو في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة أثناء النزاع السوري.

ولتحقيق هذه الغاية، تنشأ الحاجة إلى خارطة طريق واضحة ومحددة، والتقرير خطوة أولى جديرة بالترحيب في هذا الصدد. وقد تقدمت الفدرالية والمركز، على سبيل المساعدة في شق هذا الطريق، بسلسلة من التعليقات والتوصيات الرامية إلى معاونة القيادة المزمعة للآلية في إنفاذ القرار وتحديد طريقة عمله، بغرض ضمان مساهمته الفعالة والشاملة وذات المصادقية في عمليات المحاسبة الجارية والمستقبلية.

علاوة على هذا، واتفقا مع القرار والتقرير، تهبب الفدرالية والمركز بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤازر جهود الآلية وتضمن لها الدعم العملي والسبل الكفيلة بالعمل الفعال.

1- ينبغي لنشردان المحاسبة أن يكون عملية خالية من الإقصاء

إن اشتراك الأطراف السورية في أية عملية للمحاسبة هو أمر حاسم للتوصل إلى العدالة الجدية. وبينما يعترف القرار والتقرير بدور لأطراف المجتمع المدني السوري في تلك العملية، إلا أن الفدرالية والمركز يلاحظان اقتصار هذا الدور على التعاون مع الآلية لتقديم المعلومات والوثائق والمعاونة ذات الصلة. لا غنى عن الاشتباك مع أطراف المجتمع المدني السوري على نحو أكثر عينية، في حوار ثنائي الاتجاه لا يضمن للآلية الفعالية في الاستجابة لاحتياجات الفئات الأشد تضررا من النزاع السوري فحسب، بل يضمن لها أيضا المشروعية والمصادقية كمساهم في تصميم وتفعيل مبادرات المحاسبة ذات الصلة.

¹ تم تبنيه في 21 ديسمبر/كانون الأول 2016.

² A/71/755 19 يناير/كانون الثاني 2017.

وفي هذا الصدد تؤيد الفدرالية والمركز التوصيات التي قدمها إليكم المركز في 19 يناير/كانون الثاني 2017، جنبا إلى جنب مع عدد من منظمات المجتمع المدني السوري، في بيان مشترك ("البيان المشترك")³ يفيد بضرورة إشراكها في عملية وضع سياسات الآلية الخاصة بتبادل المعلومات وتشاركها ونقلها، إضافة إلى نظم حماية الضحايا والشهود ودعمهم.

ومصالح الضحايا أيضا من العوامل الأخرى الحاسمة في تحقيق عدالة جادة ومستدامة، سواء أكانوا مباشرين أو غير ذلك، أفرادا أو مجتمعات بأسرها. وتنتهي الفدرالية والمركز توصية البيان المشترك بأن تحرص الآلية على إشراك الضحايا وتقديم الدعم المناسب لهم (من حيث الأمن، بجانب الاحتياجات البدنية والنفسية والمادية)، وكذلك الاستبناك وبناء الشراكات مع جمعيات الضحايا، بما يتجاوز إطار جمع المعلومات. إن إشراك الأطراف السورية في هذه العملية سيكون مفتاح النجاح.

2- وضع منهجية ملائمة لجمع الأدلة وتحليلها وإعداد الملفات

ترحب الفدرالية والمركز بتفويض الآلية لجمع الأدلة وتوطيدها وحفظها وتحليلها، إضافة إلى إعداد الملفات، وتوصي في هذا الصدد بتوصل قيادة الآلية على وجه السرعة إلى منهجية ملائمة لأداء تلك المهام.

ومما يشجعنا في هذا إشارة التقرير المتكررة إلى الالتزام بالمعايير القانونية الدولية لتعظيم فرص مقبولية الأدلة في الإجراءات الجنائية الحالية والمستقبلية، وكذلك الاعتراف بإمكان قيام الإجراءات أمام طيف من المحافل. وتشجع الفدرالية والمركز قيادة الآلية على التشاور مع السلطات القضائية والنيابية الضالعة في الملاحقة الوطنية للجرائم الدولية، أمام طيف من الاختصاصات القضائية، بغرض التوصل إلى تلك المنهجية.

ونوصي أيضا بتشاور قيادة الآلية مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من الأطراف الضالعة في توثيق انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في سوريا، بغرض إقرار العمليات الملائمة والفعالة الكفيلة بتوطيد واستخدام المعلومات والأدلة المشتركة، مع الالتزام بأعلى معايير السرية.

3- إقرار كفاءات واضحة لاقتسام المعلومات والتعاون مع السلطات المختصة

في الساحة الدولية الراهنة، تمثل المحاكم الوطنية السبيل الرئيسي لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي المرتكبة في سوريا، مما يستتبع تدخل السلطات القضائية والنيابية الوطنية إلى حد كبير. وتعتمد تلك السلطات على معلومات ووثائق موجودة حاليا في حوزة لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية ("الجنة التحقيق")، وكذلك الآلية وغيرها من الأطراف في المستقبل.

³ بيان مشترك من منظمات المجتمع المدني السوري: مذكرة مقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الآلية الأممية الجديدة للتحقيق والملاحقة، 19 يناير/كانون الثاني 2017.

لا غنى إذن عن وضع سياسات واضحة وفعالة بشأن الكيفيات العملية لاقتسام المعلومات والتعاون فيما بين الآلية والسلطات النيابية المختصة و/أو المحاكم المختصة.

وعلى وجه الخصوص، بالنظر إلى خبرة الفدرالية في التقاضي أمام محاكم وطنية تتمتع باختصاص عابر للحدود في سبيل المحاسبة على جرائم مرتكبة في سوريا، ينبغي للمنهجية الموضوعية أن تتضمن إمكانية إحالة الأدلة المجموعة وشهادات الشهود والضحايا برمتها إلى المحاكم الوطنية المختصة، بحيث يمكن استخدامها بفعالية في سياق التحقيقات والملاحقات الجارية على الصعيد الوطني. ويشمل هذا، على سبيل المثال، شهادات الشهود التي يمكن استخدامها في إجراءات وطنية، مع التماس موافقة الشهود المعنيين على استخدام شهاداتهم وتقديمها بصيغة تلي اشتراطات مقبولة الأدلة.

ومن القضايا الأخرى التي تتطلب التصدي لها: في أية مرحلة من الإجراءات الوطنية يجوز تقديم تلك الطلبات، ويبد من (السلطات القضائية والنيابية فقط أم أيضا أطراف ثالثة أو ضحايا، إلخ)، وفي أية ظروف يجوز اقتسام المعلومات أو حجبتها عند الاقتضاء؟ إذا تم اقتسام معلومات في حوزة الآلية بمبادرة منها، فما الشكل الذي تتخذه ولمن يتم توجيهها، وهل يتم فرض استجابة أو تصرف بعينه؟

وتدعو الفدرالية والمركز قيادة الآلية الأممية إلى العمل مرة أخرى على ضمان المراعاة الكافية لمختلف أنماط النظم القانونية التي تتم في قلبها عمليات المحاسبة أو قد تتم في المستقبل، حرصا على تعظيم إمكانيات التعاون المثمر. ويشمل هذا الحفاظ على المرونة في ما يخص التعاون مع إجراءات جارية ضمن نظم قانونية تجيز المحاكمات الغيابية وقد تشكل تلك المحاكمات فيها عنصرا هاما من عناصر المحاسبة، إضافة إلى قضية هوية الجهة المستهدفة بعمل الآلية. فمع اتفاق الفدرالية والمركز على ضرورة منح الأولوية للجنة الأعظم مسؤولة، بغض النظر عن انتماءاتهم أو صفاتهم الرسمية، إلا أن على الآلية أن تتبنى توجهها كليا يراعي في حساباته الجناة من المستويات الدنيا والأرفع على السواء، من أطراف النزاع كافة.

4- ضمان الحيادة والاستقلال

تتسم الحيادة والاستقلال التامان بأهمية قصوى للآلية، ولأية مساهمة قد تقدمها في عمليات المحاسبة الجارية والمستقبلية. وينبغي لهذا الاعتبار أن يكون مركزيا في صياغة قواعد عمل الآلية وكذلك في عملية صنع القرار وتعيين الأفراد. ونحن في هذا الصدد نؤيد التوصية المقدمة في البيان المشترك، وضرورة تحديد سقف المساهمات الطوعية من أي بلد بعينه بـ10% من الاعتماد التمويلي المبدئي، مع تفضيل التمويل من خلال نظام الأمم المتحدة ككل. وتكرر الفدرالية والمركز نداء الأمين العام للجمعية العامة بمراجعة مسألة تمويل الآلية في أقرب موعد ممكن.

إضافة إلى هذا فإننا نؤمن كل الإيمان بضرورة إقرار التدابير الاحتياطية الملائمة الكفيلة بضمان الاستقلالية، خاصة فيما يتعلق بدور الدول الأعضاء في إنشاء وحدة حماية الشهود والضحايا، والتوصية بكيانات تساعد في حفظ الأدلة التي في حوزة الآلية، وعقد أية اتفاقات مع الآلية.

5- وضع الآلية ضمن السياق الأعرض للعدالة الانتقالية في سوريا

تمتد سبل المحاسبة إلى ما يتجاوز الملاحقات الجنائية الوطنية، وقد تشمل محكمة دولية خاصة و/أو آليات العدالة الانتقالية مثل لجان الحقيقة وبرامج التعويضات. وترحب الفدرالية والمركز بمساهمة الآلية المحتملة في تحقيق المحاسبة الجنائية الفعالة وذات المصدقية. إلا أن المحاسبة الجنائية ليست سوى عنصرا واحدا من عناصر العدالة الانتقالية الشاملة، وهي الحقيقة التي يعترف بها التقرير.

قد يكون للآلية دور تؤوله فيما يتجاوز المحاسبة الجنائية، وينبغي الاعتراف بهذه الإمكانية صراحة من البداية، بحسب ما يدعو إليه البيان المشترك.

6- إيضاح التفاعل بين المحاسبة وعمليات إقرار السلام

تكرر الفدرالية والمركز إبراز الحاجة إلى ضمان أن تشكل عمليات المحاسبة الشاملة وذات المصدقية جزءا لا يتجزأ من أي تسوية سياسية يتم التوصل إليها بصدد سوريا، التسوية التي يذكر القرار والتقرير على السواء كم تمس الحاجة إليها.

إن فهما أفضل للتفاعل بين أنشطة المحاسبة التي تقودها الأمم المتحدة (من خلال الآلية ولجنة التحقيق معا) وعمليات التسوية السياسية الموازية هو أمر ضروري لأي حل مستقبلي قابل للحياة في سوريا. ونحن نلاحظ أنه لا القرار ولا التقرير قد شرح التفاعل بين هذه المسارين. وفي هذا الصدد تؤيد الفدرالية والمركز توصية البيان المشترك بضرورة إطلاع الهيئات الأممية الضالعة في العملية السياسية على أية تحقيقات وانتهاكات ارتكبتها أطراف التفاوض أو كانت متصلة بهم، مع توفير الضمانات الملائمة للسرية وسلامة الإجراءات القانونية، وكذلك لحماية الضحايا.

توقعات:

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان
المركز السوري للإعلام وحرية التعبير